

لكن هذا الشكل من الرفاهية لم يقترب أبداً من النموذج المطور من دولة الرفاهية في شكله الإنتاجي أو ما يسمى "دولة الرفاهية الإنتاجية أو المنتجة Productive Welfare State . ويتفاوت موقع الدول الخليجية على مؤشر التنمية البشرية في الارتفاع أو الهبوط، في حين تقع سلطنة عمان في خانة الدول ذات المؤشر المتوسط. ويلاحظ أنه في حين أن كلا من البحرين والإمارات قد انتقلتا من خانة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة خلال النصف الأول من العقد التسعيني في القرن الماضي (١٩٩٥-١٩٩٠) إلى الدول ذات المؤشر المرتفع على المقياس نفسه، حافظت كل من الكويت وقطر على موقعهما في خانة الدول ذات المؤشر المرتفع، ٨٢٧ و ٨١٢. عام ١٩٩١ إلى ٧٤٠ عام ١٩٩٢ إلى ٨٥٥ عام ١٩٩٨ لكنهما انخفضا بعض الشيء عام ٢٠٠٢ ليصلا إلى ٨٣١ و ٨١٢. ثم ارتفعا إلى ٨٢٧ عام ٢٠١٤ على التوالي، مع محافظتهما على موقعهما في خانة الدول ذات القيمة المرتفعة. وسجل مؤشر السعودية ارتفاعاً مهماً في دليل التنمية البشرية دفعها إلى الخروج من خانة الدول ذات المؤشر المتوسط، فقد ارتفع مؤشرها من ٠, في المقابل، فصعد المؤشر من ٠, ٥٣٥ نقطة عام ١٩٩٠ إلى ٠, ٧٧١ عام ١٩٩٨ لكنه كما في دول المجلس الأخرى انخفض بعض الشيء عام ٢٠٠٢ ليصل إلى ٠, ٧٥٠ ثم ارتفع ليصل إلى ٠, ٧٨٣ عام ٢٠١٤ ، وغزة ولبنان وغيرها. تقع الدول الخليجية على مؤشر التنمية البشرية في عمومها أسفل قائمة الدول مرتفعة القيمة، ٧٥٣ عام ١٩٩١ إلى ٠, ٨٥٤ و ٠, ٨٢١ عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٤ ، أو أعلى الدول المرتفعة (المتوسطة) القيمة، لكن موقعها تحسن خلال العقد الماضي، فقد انتقلت من خانة الدول المتوسطة القيمة عندما كان مؤشرها أدنى من ٠, ٨٠٠ نقطة في مطلع التسعينيات إلى خانة الدول عالية القيمة عندما ارتفع مؤشرها ليتجاوز ٠, ٨٠٧ نقطة في ١٩٩٦ إلى مؤشر الدول ذات القيمة البشرية المرتفعة جداً. ٧٢٦، ٧٦٣ خلال ٢٠٠٨-٢٠١٥ وكذلك يمكن القول عن الدول الصناعية الأعلى على المقياس، ٩٧٣ نقطة في المدة من ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٢ وعند نحو ٠, ٩٣١ بين